السيد الرئيس،

ترغب أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في الإعراب عن قلقها العميق بشأن التوجه الدولي السلبي إزاء القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير. ينص إعلان وبرنامج عمل فيينا على ضمان الحكومات لحرية التعبير، ومع ذلك، لا تزال تنتهك الدول هذا الحق الذي يعتبر أحد حقوق الإنسان الأساسية.

لتوضيح أفضل لهذا التوجه، نود أن قراءة بيان مختصر أرسل إلينا من قبل فاضل عباس، الأمين العام المعتقل للجمعية البحرينية المعارضة الوحدوي أو التحالف الوطني الديمقراطي.

"طوال مسيرتي كناشط وزعيم سياسي، ناضلت لمبدئين أساسيين: الحق في تقرير المصير وحقوق الإنسان الأساسية. في مارس هذا العام، وجدت أن التدخل الذي يقوده مجلس التعاون الخليجي في اليمن انتهك هذان المبدءان، وتحدثت علناً ضد مشاركة وطني في الحرب، مشيراً إلى أنها تنتهك القانون الدولي."

"بسبب هذا، اتهمتني السلطات بـ "نشر شائعات" خلال زمن الحرب. كدليل ضدي، قدمت النيابة العامة إلى المحكمة تغريدات منتقدة للحرب. في يونيو، حكم القاضي علي بـ5 سنوات في السجن. إنه من الواضح أني قد حوكمت بسبب التصريحات المعادية للحرب والمعارضة السلمية، وأطلب من مجلس حقوق الإنسان الدفاع عن حقي العالمي في حرية التعبير والرأي."

السيد الرئيس، ندعو جميع الدول التي تجرم التعبير السلمي، مثل البحرين، إلى الإفراج فوراً عن جميع المعتقلين بسبب ممارستهم حرية التعبير السلمي، ومراجعة وتعديل جميع القوانين لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحرية التعبير، وذلك تمشيا مع القسم الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا.

شكراً.